Doi: 10.34120/0085-035-140-009

دور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية للحد من ظاهرة الفساد (دراسة ميدانية)

د. محمود عبد المجيد عساف
وزارة التربية والتعليم الفلسطينية بغزة
فلسطين

الملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في الحد من ظاهرة الفساد، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي، بتطبيق استبانتين، الأولى تكونت من 40 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات، والثانية شملت 25 فقرة لوصف مسؤولية الجامعات الاجتماعية في مكافحة الفساد، على عينة مكونة من 387 طالباً وطالبة من الجامعات: الأزهر، الإسلامية، فلسطين. أظهرت النتائج أن درجة التقدير لدور الجامعات في التثقيف القانوني كانت متوسطة عند وزن نسبي 61.98%، حيث جاء مجال التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة في المرتبة الأولى، ومجال التثقيف حول الأحكام القضائية في المرتبة الأخيرة. كما لم توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في التثقيف القانوني أو المسؤولية الاجتماعية؛ تُعزى للمتغيرات: الجنس، نوع الكلية، التأييد التنظيمي، وأن درجة التقدير الكلية للمسؤولية الاجتماعية للجامعة في مكافحة الفساد كانت كبيرة عند وزن نسبي 75.00%، وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعة في التثقيف القانوني، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد. وأوصت الدراسة تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المهتمة بمحاربة الفساد، والعمل على اقتراح حلول مهنية مناسبة لعلاج أسباب الفساد بالتنسيق مع وزارة العدل.

الكلمات المفتاحية: الجامعات الفلسطينية، التثقيف القانوني، المسؤولية الاجتماعية، الفساد.

مقدمة

ثمة أسباب عدة جعلت من تعليم الأفراد عامة، وطلاب المؤسسات التعليمية خاصة؛ الحقوق والواجبات ضرورة وفرضاً، منها ما هو قانوني محض، ومنها ما يخص التعامل الإنساني، باعتبار أن مواثيق حقوق الإنسان تسعى إلى منع الفرد من تدمير غيره أو تحقيره أو إذلاله أو سلب حقه، وذلك بتأسيس مجتمع إنساني يعمه السلام والتفاهم والاحترام. لذلك "جاءت القيمة التاريخية لمفاهيم الحقوق والحريات لما لها من أهمية في رسم عملية التغيير التي حدثت في الأفكار الإنسانية على مر التاريخ، وقيام الشعوب بالثورات الشعبية في مواجهة استبداد الحكام، والفساد بأنواعه الذي بدأ منذ ظهور مفهوم الدولة" (فودة، 2006 :17). وعليه، كان ولا زال الهدف من تعليم الحقوق هو "التربية على احترام الحقوق والحريات الأساسية، وترسيخ الإيمان بها، والحد من الجريمة بأنواعها، وتحويل المتعلم إلى مناضل حقوقي يمتلئ ثورة في وجه من ينتهك حقاً من حقوقه من خلال موجات تأثير قانونية مستقلة" (النعيم، 2000: 32). ولهذا الغرض أجريت العديد من الدراسات، مثل دراسة هللو (2015)، ودراسة توق (2014)، ودراسة مطير (2013)، ودراسة عاشور (2008) التي أوصت بالحوكمة والشفافية والنزاهة والمساءلة، بهدف الحد – قدر الإمكان – من انتهاك حقوق الآخرين والفساد، الذي يعرف بأنه شكل من أشكال السلوك المنحرف عن القيم والفضائل المتعارف عليها في المجتمع، كما أنه يمثل ظاهرة معقدة ومتشابكة، تعرف في مضمونها بأنها إساءة استخدام السلطة لتحقيق منفعة شخصية. ومن هنا، كان للجامعات دور رائد في تنمية الوعي الحقوقي، فهي التي تمد المجتمع بقادتها. وعلى ذلك يشكل الجامعيون طلابا وباحثين وأساتذة قطاعاً مهماً لتلقي ونشر ثقافة الحقوق، فهم يتمتعون مقارنة بغيرهم بقدرة فكرية وطاقة ذهنية؛ تسهل عليهم أساليب النقاش والتحليل، الأمر الذي يجعل الثقافة مسألة أكثر دقة (مغيزل، 2001). ولهذا انتبه المجتمع التربوي في الآونة الأخيرة إلى دور الجامعات في تعزيز مباديء الشفافية والنزاهة، وفي التثقيف والتوعية ضد الفساد والفاسدين، كجزء من مسؤوليتها تجاه المجتمع، ومن الدراسات التي أثبتت ذلك، دراسة عيسى والصيفي (2016)، ودراسة سوادي (2013)، ودراسة سعد ويعقوب (2011).

ولعل ما يفضي إلى اهتمام الجامعات الفلسطينية بالتثقيف القانوني، التراجع القيمي والتناقض الفكري والأيديولوجي حول المصالح الذي نجم عن الانقسام السياسي، إضافة إلى الانتهاكات اليومية التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لحقوق الإنسان الفلسطيني. فقد كشف تاريخ النضال الفلسطيني عن وجهتين متناقضتين للعلاقات الإنسانية أحدهما يعبر عن الحرية، والآخر عن القهر والاستبداد الاجتماعي. ومن أجل ذلك كان التاريخ الفلسطيني سلسلة من أنشطة الكفاح والنضال والصراع بين هذين الوجهين، وكان الحلم بالسلام والحرية والمساواة والعدالة هو ذاته الحلم الذي سعى إليه العديد من المفكرين والفلاسفة والثوار. وقد تنوعت الجهود الدولية بهذا الخصوص بدءاً من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان عام 1948 مروراً بالمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان الذي انعقد في فينا عام 1993، وأوصى بتضمين حقوق الإنسان في مراحل التعليم، وبهذا الخصوص كانت اليونسكو قد أصدرت في عام كتاباً بعنوان: العمل لحقوق الإنسان في القرن الواحد والعشرين، وتحت عنوان: تعليم حقوق الإنسان الحق والمسؤولية ركزت من خلاله على قواعد نشر قوانين حقوق الإنسان، وإلزام الدول مؤسساتها بضرورة توعية منتسبيها بهذه الحقوق باعتبار ذلك حقا إنسانيا غايته الأساسية إعداد مواطن ملتزم مسئول.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

لعل المرحلة التي يمر بها المجتمع الفلسطيني بعد سنوات من الانقسام السياسي، و رسبت خلالها العديد من الآفات الاجتماعية؛ أخطرها الفساد الذي طال العديد من مناحي الحياة، فرضت على الجامعة أدواراً جديدة ضمن مسؤوليتها الاجتماعية، وأوجبت انعكاس القيم الجامعية على المجتمع، على اعتبار أن الجامعة مجتمع النخبة، ونموذج التغيير نحو الأفضل. ولما كان الإنسان كائنا اجتماعيا بطبعه؛ يعيش مع غيره من أفراد الجماعة ويشاركهم الكثير من مرافق الحياة، كان تركه حراً في القيام بأي تصرف يراه ملائماً دون قيد أو شرط يحدث تعارضاً في المصالح بين الأفراد، الأمر الذي يؤدي إلى وجود التنافر والتناحر بين

أفراد الجماعة، وانعدام الأمن والسلم، ومن ثم كان دور الجامعات في التثقيف القانوني أمراً في غاية الأهمية.

وعليه تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤال الرئيس التالي:

ما دور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد؟

ويتفرع من هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1 – ما مدى قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في التثقيف القانوني من وجهة نظر الطلبة؟

2 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ متوسطات درجات أفراد العينة في استجاباتهم حول مدى قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في التثقيف القانوني تُعزى للمتغيرات: الجنس، نوع الكلية، التأييد التنظيمي؟

3 – ما مدى ممارسة الجامعات الفلسطينية لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد من وجهة نظر الطلبة؟

4 – هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى ممارسة الجامعات الفلسطينية لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد تُعزى للمتغيرات: الجنس، نوع الكلية، التأييد التنظيمي؟

5 – هل توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً بين درجة التقدير لدور الجامعات في التثقيف القانوني ودرجة التقدير لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد؟

أهداف الدراسة

تأتي الدراسة الحالية في إطار معالجة الوعي العام وتعزيز معارضة الأفراد والجماعات للفساد؛ أساسا لتكوين الثقة في فعالية المؤسسات للوقاية من تبعات الفساد وحماية للمجتمع مما يناله من تشعب أساليبه وامتداد آثاره، وتأتي

المؤسسات الجامعية في مقدمة الكيانات المجتمعية المسئولة عن تكوين ذلك الوعي؛ استنادا إلى رؤية الأفراد المنتسبين إليها. ويتمثل الهدف المحوري من الدراسة الحالية في بناء ذلك الوعي وتوفير قاعدة معلوماتية تُسهم في وضع سياسة متماسكة وفعالة تجاه ذلك الداء؛ خاصة وأن الجامعات تُشكل البوابة الرئيسة لتكوين القوة العاملة المستقبلية والبنية الاجتماعية الناشئة.

أهمية الدراسة

الأهمية النظرية: تنبثق أهمية الدراسة ومبرراتها من أهمية الموضوع الذي تناقشه، فنظراً لما للتثقيف القانوني من أهمية بالغة في توضيح المبادئ (والممارسات) التي دعت إليها المنظمات المهتمة بحقوق الإنسان حفاظاً على السلم الاجتماعي، إضافة إلى ضرورة محاربة الفساد المجتمع الفلسطيني خاصة في المرحلة الأخيرة التي انحرف فيها نحو الاحتقان الداخلي والاعتداءات على المال العام، والحقوق ومصالح الناس، وتفجير الصراعات العائلية، وتراجع الانتماء المجتمعي. وتستند تلك الأهمية إلى:

- محورية دور الجامعة كمؤسسة وجدت لتحديث الواقع الاجتماعي والثقافي في الحفاظ على النسيج المجتمعي وتحقيق السلم الاجتماعي من الناحية التركيبية والقيمية.

- أن التثقيف القانوني بأبعاده المختلفة يُعتبر المرحلة الأولى لتطبيقه، والخروج من الحيز النظري إلى مجال التطبيق مما يؤدي إلى تنمية الحس الإنساني وتعميق رفض الفساد والفاسدين.

الأهمية التطبيقية:

- التركيز على المسؤولية المجتمعية للجامعات بالبحث في وظائف غير تقليدية قائمة على الإصلاح ومحاربة الفساد.

- الإفادة من نتائج الدراسة بالنسبة للقائمين على إدارة الجامعات بالتعرف إلى مستوى قيامها بمسؤوليتها الاجتماعية في محاربة الفساد، وفتح آفاق بحثية جديدة لتأصيل الموضوع.
- رفد المكتبة الفلسطينية بدراسة قد تعتبر الأولى من نوعها في حدود علم الباحث تربط بين التثقيف القانوني ومحاربة الفساد.

حدود الدراسة

- **حد الموضوع**: التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني الحقوق والواجبات العامة، المضامين القانونية، الأحكام القضائية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد.
- **الحد البشري**: عينة من الطلبة المسجلين للفصل الصيفي 2019م، باعتبارهم المستفيدين من أنشطة الجامعات الهادفة إلى التثقيف القانوني.
- **الحد المؤسسي**: الجامعات؛ الأزهر، الإسلامية، فلسطين.
- **الحد المكاني**: محافظات غزة الجنوبية الفلسطينية.
- **الحد الزماني**: تم تطبيق الشق الميداني من هذه الدراسة في الفصل الصيفي من العام 2019م.

مصطلحات الدراسة

- **التثقيف القانوني**: يعرفه الباحث إجرائياً بأنه "تزويد طلبة الجامعات بمجموعة المعلومات والخبرات والمهارات المرتبطة بالقواعد العامة المجردة والملزمة التي تحكم سلوكهم داخل المجتمع من حيث الحقوق والواجبات والمضامين الإنسانية.
- **المسؤولية المجتمعية للجامعات:** تُعرف بأنها: "سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة طلبة – عاملين مسؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز التنمية المستدامة" (Joessy & Joessy, 2008:13)، ويعرفها الباحث إجرائياً بأنها: "مجموعة الممارسات التي تمثل عقداً بين الجامعة والمجتمع والتي تظهر التزام

الجامعة بإرضاء المجتمع بما يحقق مصلحته والمشاركة في علاج مشكلاته من خلال أنشطتها المتنوعة لتعزيز رسالتها ورفاهية المجتمع".

- **الفساد:** يعرفه توق (2014) بأنه: "سوء استغلال السلطة في ظل غياب المساءلة" (ص. 96)، ويعرفه الباحث إجرائيا بأنه: " كل عمل يقوم به أي شخص يتضمن سوء استخدام المنصب أو السلطة أو العلاقات، أو الخروج عن أحكام القانون أو الأنظمة الصادرة بموجبه، أو انتهاك مبدأ النزاهة لتحقيق مصلحة خاصة لنفسه أو لجماعته.

الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت متغيرات الدراسة الحالية، وقد اطلع الباحث على بعضها، لكنه لم يجد – في حدود ما قام به– أي دراسة ذات صلة مباشرة بموضوعها، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

دراسة جابر ومهدي (2011) هدفت إلى التعرف إلى أبرز أسس ومبادئ الشراكة الفاعلة بين الجامعات ومؤسسات المجتمع، ووضع رؤية لتفعيل دور الجامعات لتعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية، والكشف عن أثر متغيرات الدراسة الجنس، المستوى، الأنشطة في التعرف على تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية عبر الجامعات الفلسطينية والمصرية. تكوّنت عينة الدارسة من 549 طالباً من جامعة حلوان بمصر و445 طالباً من جامعة الأزهر بغزة، واستخدم الباحث المنهج الوصفي، بتطبيق استبانة مكونة من 108 فقرات. وأظهرت النتائج أن دور الجامعة في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية جاء بدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات التقدير تُعزى لعامل الكلية والجنس.

دراسة (Nejat et al., 2011) التي هدفت التعرف إلى واقع المسؤولية الاجتماعية في أفضل عشر جامعات حول العالم حسب تصنيف تايمز للتعليم العالي عام 2009، من خلال المواقع الالكترونية لهذه الجامعات، واستكشاف محتواها والتقارير السنوية للجامعات، واستخدمت الدراسة منهجية تحليل

المحتوى للمواقع الالكترونية، وتم تحديد واستخدام سبعة مجالات أساسية للمسؤولية الاجتماعية؛ هي: الإدارة التنظيمية، وحقوق الإنسان، وممارسات العمل، والبيئة، والممارسات التشغيلية العادلة، وقضايا الزبائن الطلاب، ومشاركة المجتمع المحلي وتنميته. توصلت الدراسة إلى وجود اهتمام كبير لدى هذه الجامعات في مجالات المسؤولية الاجتماعية، وأنها تقدم معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها، وأن هناك اهتماما في معظم هذه الجامعات بموضوع الشفافية والمساءلة من خلال تقديم الحقائق والأرقام على شكل تقارير PDF متاحة على الإنترنت.

دراسة (Dahan & Senol, 2012) التي هدفت التعرف إلى دور جامعة بيلجي باسطنبول في ممارسة المسؤولية الاجتماعية، ولتحقيق ذلك اتبع البحث المنهج الوصفي دراسة الحالة من خلال المقابلة الشخصية مع الأمين العام للجامعة والمساعدين، والاستعانة بالوثائق المنشورة ودليل الطالب والموقع الالكتروني وخطة العمل لجمع البيانات الثانوية. توصلت النتائج إلى أن تجربة جامعة بيلجي في مجال المسؤولية الاجتماعية تُعد تجربة ناجحة، حيث يوجد في الجامعة 14 مركز يقدم خدمات للمجتمع والباحثين مثل مركز الدراسات البيئية والطاقة، ومركز البحوث الفكرية الملكية، ومركز دراسات المجتمع المدني، وأن الجامعة تمنح 4% من الدخل إلى هذه المراكز كنوع من الشعور بالمسؤولية، كذلك استيعاب إجراءات وممارسات المسؤولية الاجتماعية للجامعة كان مهماً جداً لاكتساب سمعة طيبة وميزة تنافسية قوية.

دراسة هللو (2013) وهدفت التعرف إلى دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية، حيث اتبع المنهج الوصفي، وطبقت استبانة مكونة من 87 فقرة، على عينة مكونة من 158 عضو هيئة تدريس، وتوصلت النتائج إلى أن دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية كان ضعيفاً، لا يرتقى لمعدل أكثر من 60%، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حول دور الجامعة في خدمة المجتمع

في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية تُعزى للمتغيرات: الجنس، والعمر، وسنوات الخدمة، ومكان العمل.

دراسة سوادي (2013) التي هدفت التعرف إلى دور الجامعة في وقاية أساتذتها وطلبتها من احتمالات الانزلاق في ممارسة الفساد الإداري. ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على 25 عضو هيئة تدريس، و111 طالباً وطالبة، وتوصلت النتائج إلى أن الجامعة تقوم بدور متوسط في مجال مكافحة الفساد، وكان من أهم مظاهر الفساد أن 22% من الأساتذة يدرسون مواداً بعيدة عن تخصصاتهم، وأن 85% من الذين يسهمون في وضع المناهج من ذوى الخبرة القليلة، 66% من العينة يؤمنون بدور الجامعة في محاربة الفساد، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في تقدير هذا الدور تعزى إلى المتغيرت: الجنس – الكلية.

دراسة عساف والأغا (2014) التي هدفت التعرف إلى المبررات الأكثر إلحاحاً للتربية على حقوق الإنسان في التعليم الجامعي الفلسطيني من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس، ولتحقيق ذلك اتبعت الدراسة المنهج الوصفي، وطبقت استبانة مكونة من 25 فقرة موزعة على أربعة مجالات على عينة مكونة من 227 عضوا من الجامعات الأزهر– الإسلامية– القدس المفتوحة، الأقصى، وأظهرت النتائج أن درجة التقدير الكلية للمبررات كانت متوسطة، حيث احتل المجال الأول المبررات المعرفية على المركز الأول ومجال المبررات الدولية على المركز الأخير، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لهذه المبررات تُعزى إلى متغير نوع الكلية في حين وجدت فروق تعزى إلى متغير سنوات الخدمة وذلك لصالح أصحاب سنوات الخدمة الأقل، ولمتغير الرتبة العلمية وذلك لصالح الرتبة أستاذ، ولمتغير الكلية لصالح الكليات الإنسانية.

وهدفت دراسة الأغا والمصري (2016) إلى تقديم إطار لتنمية ممارسات القيادة الناعمة لنشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري في الجامعات الفلسطينية، حيث تم استخدام المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على 153 موظف أكاديمي وإداري في

الجامعة الإسلامية، جامعة فلسطين، جامعة الأقصى. وأشارت النتائج إلى أن القيادة الجامعية تمارس القيادة الناعمة لنشر ثقافة مكافحة الفساد بنسبة 78.9% وتنشر ثقافة القيادة الناعمة ونشر ثقافة مكافحة الفساد بدرجة كبيرة في الجامعات، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في دور الجامعات يُعزى لعامل الجنس، الرتبة الأكاديمية.

دراسة عيسى والصيفي (2016) وهدفت التعرف إلى دور الجامعات في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية، ومن ثم تقديم إطار مقترح للارتقاء بهذا الدور، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي بتطبيق استبانة على 575 طالباً وطالبة من الجامعات الفلسطينية. أظهرت النتائج أن درجة التقدير لدور الجامعات جاءت كبيرة بوزن نسبي 68.15% وأنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات ودرجات تقدير أفراد العينة تُعزى لمتغير الجنس وذلك لصالح الذكور ولمتغير الجامعة لصالح الجامعة الإسلامية.

دراسة عساف (2017) التي هدفت التعرف إلى تقديرات طالبات الجامعات الفلسطينية لدورها في تعزيز المعرفة القانونية. ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي/ التحليلي، بتطبيق استبانة مكونة من 50 فقرة موزعة على 3 مجالات على عينة مكونة من 297 طالبة. وتوصلت النتائج إلى أن درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في تعزيز المعرفة القانونية كانت % 72.2 كبيرة، كان مجال تعزيز المعرفة بالحقوق العامة في المرتبة الأولى، يليه مجال تعزيز المعرفة بالمضامين القانونية، ثم مجال تعزيز المعرفة بالأحكام القضائية في المرتبة الأخيرة وبدرجة متوسطة، وأنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لديهن تُعزى إلى المتغيرات: الكلية، الحالة الاجتماعية، المرحلة.

دراسة العاجز وعساف (2018) هدفت تحديد الأساس الفلسفي للتربية على حقوق الإنسان وعلاقتها بالسلم الاجتماعي، وتحديد دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان، ومن ثم اقتراح الآليات العملية لتفعيل هذا الدور،

ولتحقيق ذلك اتبع الباحثان المنهج الوصفي/ التحليلي، باستخدام طريقة المجموعات البؤرية، حيث شملت العينة 8 أعضاء هيئة تدريس، 14 طالب وطالبة، وخلصت النتائج إلى أنه رغم الجهود المبذولة من قبل عضو هيئة التدريس للتثقيف القانوني حول حقوق الإنسان، إلا أن الموروث الثقافي وانعكاسات البيئة الخارجية يكون هو الأكثر تأثيرا، وأن التناقضات السياسية والثقافية المحيطة بالبيئة الجامعية تحد من ممارسة دورها في تحقيق السلم المجتمعي، وأن أهم السياسات التعليمية اللازمة لتفعيل دور الجامعات هي المساءلة المرتبطة بتعليم وتطبيق حقوق الإنسان داخل الجامعة، ومكافحة الفساد.

دراسة عساف (2018) وهدفت التعرف إلى درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، وعلاقتها بدرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، ولتحقيق ذلك اتبع الباحث المنهج الوصفي بتطبيق استبانتين على 297 عضواً، الأولى تكونت من 43 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: المساءلة والشفافية في أوجه المشاركة، العدالة والمساواة من أجل التمكين، الكفاءة والفاعلية، والثانية من 25 فقرة لوصف مسؤولية الجامعات الاجتماعية في مكافحة الفساد، وخلصت الدراسة إلى أن درجة التقدير الكلية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة كانت كبيرة، حيث جاء مجال الكفاءة والفعالية في المرتبة الأولى، ومجال المساءلة والشفافية في المرتبة الأخيرة، وأن درجة التقدير الكلية لأفراد العينة للمسؤولية المجتمعية للجامعة في مكافحة الفساد كانت كبيرة عند وزن نسبي 77.11%، ووجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بمعامل ارتباط 0.771 بين درجة تقدير أعضاء هيئة التدريس بالجامعات الفلسطينية لمدى تطبيق مبادئ الحوكمة فيها، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد.

التعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال عرض الدراسات التي تم الاطلاع عليها ذات العلاقة بمتغيرات الدراسة الحالية، وجد أن هناك اتفاقاً جزئياً مع بعضها، فمن حيث متغير

المسؤولية المجتمعية للجامعات اتفقت مع دراسة عساف (2018) وهللو (2013) ودراسة (Dahan & Senol, 2012) ودراسة (Nejat et al., 2011)، ومن حيث التعرف إلى دور الجامعات في التثقيف القانوني فقد اتفقت مع دراسة عساف (2017) ودراسة العاجز وعساف (2018) وعساف والأغا (2014)، ومن حيث العينة فقد اتفقت مع دراسة عساف (2017) ودراسة عيسى والصيفي (2016) ودراسة جابر ومهدي (2011) واختلفت مع دراسة هللو (2013) ودراسة أمان (2016) ودراسة عساف والأغا (2014) ودراسة عساف (2018) التي اعتمدت على أعضاء هيئة التدريس ومن حيث الأداة فقد اتفقت مع معظم الدراسات السابقة ما عدا دراسة (Dahan & Senol, 2012) التي اعتمدت على المقابلات، ودراسة (Nejat et al., 2011) التي اعتمدت تحليل محتوى المواقع الالكترونية. ولعل ما يميز الدراسة الحالية عن سابقاتها أنها جمعت بين دور الجامعة في التثقيف القانوني ودورها في مكافحة الفساد كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، وهو ما لم يوجد في أي دراسة سابقة –في حدود علم الباحث– وقد استفاد الباحث من هذه الدراسات في تأصيل فكرة الدراسة وبناء الأدوات وتصميمها، ومن ثم تفسير النتائج.

الخلفية النظرية

إن شعار " كما يكون المجتمع يكون التعليم" ليس شعاراً سياسياً فحسب بل إنه يمثل قضية مهمة مؤداها: أنه ليس من الميسور إحداث تغيرات أساسية في البنية التعليمية دون تحول في البنية الاجتماعية والثقافية، ومن هنا يبدأ الطريق الصحيح لتقويم قضايا التعليم، ومبررات التربية على حقوق الإنسان، والتثقيف القانوني (عثمان، 2010: 238). لذا، كان ولا زال القانون هو الأداة الأساسية لتحقيق غايتين، أولهما: السعي إلى إيجاد حالة السلم الاجتماعي بين الأفراد كقاعدة عامة تبين الحقوق والواجبات، وثانيهما: تحقيق أي أهداف تراها الجماعة ضرورية لها، وذلك عندما لا يمكن تحقيق هذه الأهداف إلا بتوجيه وضبط سلوك الأفراد فيها على اتجاه معين. ولما كان للجامعة دورها الكبير في التأثير على المجتمع،

وحفظ النسيج المجتمعي من النزاع، ودفعه نحو السلم الاجتماعي، فقد دعا مؤتمر تعليم حقوق الإنسان الذي عقد بالقاهرة في أكتوبر/2000 إلى ضرورة قيام الجامعات بالتثقيف القانوني بهدف إعداد كوادر بشرية، ومواطنين صالحين من خلال الأنشطة والتدريس الفعال (نسيم والصقعبي، 2010). ولعل المعول عليه في دور الجامعات هنا، هو مدى ما توفره الجامعة كمؤسسة تعليمية من المواقف والفرص التي يمارس فيها الطلبة حقوقهم وواجباتهم عملياً في الجامعة، ومدى ما تحدثه من الخبرات الملموسة من التغييرات في اتجاهات المتعلمين، وفي سلوكهم وتفاعلهم الاجتماعي، وتتوقف تنمية الحق إلى حد كبير على الروح التي تسود الوسط الجامعي، والطريقة التي يتم التعامل بها (عفيفي، 1992). ويتحدد دور الجامعة في التثقيف القانوني بالحقوق، من خلال :

1 – تعريف الشباب بحقوق الإنسان، وتنمية الاتجاهات السليمة لديهم إزاء الآخرين والمجتمع.

2 – تعميق الحقوق وما يرتبط بها من واجبات في تفاعلاتها مع البيئة.

3 – تنظيم علاقة الجامعة بالشباب في صورة ممارسة حياتهم بشكل يتوافق ومبادئ حقوق الإنسان (عساف، 2017: 117).

ويمكن الإشارة إلى بعض الأسباب والدوافع التي جعلت قضية التثقيف القانوني ضرورية للسلم الاجتماعي، من خلال ما أورده ماضي (2009) في:

1 – الواقع الثقافي والاجتماعي المتردي: حيث يشير الواقع العربي بشكل عام إلى تردي مستوى الوعي بكثير من المشكلات والقضايا المرتبطة بممارسة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الحياة العامة والخاصة، ويظهر ذلك من خلال انتشار الفقر، وانتشار مظاهر الفساد، والتفاوت في الدخول المالية، وتهتك النسيج الاجتماعي.

2 – بعض الأنساق الاجتماعية: مهما تظاهرت العلاقات في المجتمع وتجملت برداء حقوق الإنسان، إلا أن هناك أنماطاً مخالفة ومفارقة واسعة للغاية بين المفاهيم على المستوى النظري يقابلها تسلط على الصعيد الاجتماعي،

وغياب حقوق الإنسان عن المؤسسات الاجتماعية، مما يهدد السلم الاجتماعي بشكل عام ويؤدي إلى إحباط عام وقهر للإرادة (ص. 87).

وتقع مسؤولية نشر ثقافة مكافحة الفساد على الجامعات كجزء من مسؤوليتها الاجتماعية، حيث أصبحت القيادة في الجامعات أكثر تعقيداً في ظل التنافسية العالمية والتغيير السريع، كما أصبح لزاماً على قيادة الجامعات ممارسة أساليب تشجيع مكافحة الفساد داخلياً وخارجياً (الصيرفي، 2013: 186)، ويرى سعد ويعقوب (2011) أنه يمكن للجامعة اتباع ثلاث طرق من باب مسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد؛ تتمثل في: نشر الثقافة الوقائية، ونشر الثقافة العقابية، ونشر الثقافة العلاجية من خلال المناهج الدراسية، والكادر التدريسي والإجراءات الداخلية (ص. 100). ولعل دور الجامعات في هذا المجال، يجب أن يستند إلى أسباب ظهور الفساد في المجتمع، التي من السذاجة الاعتقاد بأنها غير متداخلة، فقد تبدأ من السياسات الحكومية الخاطئة أو التي تنحرف عن طريق الصواب؛ خاصة فيما يتعلق بالسياسات التنموية، وضعف نظام الرقابة وتوازن السلطات، وتخلف المجتمع المدني وضعف بنيته، وتنتهي بانعدام الشفافية والمساءلة (عاشور، 2008) حيث يربط البعض بين الفساد وكل من الحوكمة السيئة، وضعف القوانين والإرادة السياسية الحقيقية لمحاربة الفساد، وغياب أو ضعف وسائل الإعلام.

ولما كان الهدف الرئيس من المسؤولية المجتمعية للجامعات ضمن وظيفة (خدمة المجتمع) هو المساهمة في التنمية المستدامة التي تهدف إلى القضاء على الفقر، وتوفير الصحة للجميع، والعدالة المجتمعية، ومقابلة احتياجات المجتمع باستخدام الموارد الحالية، وتحقيق التقدم الاجتماعي، ومحاربة الفساد، فإن المسؤولية الاجتماعية لها ترتكز على عدة مبادئ رئيسة، حددها (رحال، 2011: 52) في:

- **الحماية وإعادة الإصلاح البيئي والأخلاقي**: بأن تقوم على حماية البيئة وإعادة إصلاحها، والترويج للتنمية المستدامة فيما يتعلق بالمنتجات والعمليات والخدمات والأنشطة الأخرى، وإدماج ذلك في العمليات اليومية، وتطوير وتنفيذ المواصفات والممارسات الأخلاقية المتعلقة بالتعامل مع أصحاب المصلحة.

- **المساءلة والمحاسبة**: ويستوجب إبداء الرغبة الحقيقية في الكشف عن المعلومات والأنشطة بطرق وفترات زمنية لأصحاب الشأن لاتخاذ القرارات، وتعميق علاقات مفتوحة مع المجتمع الذي تتعامل معه تتميز بالحساسية تجاه ثقافة هذا المجتمع واحتياجاته، وتؤدي المؤسسة في هذا الخصوص دوراً يتسم بالإيجابية والتعاون والمشاركة حيثما يكون ممكناً في جعل المجتمع المكان الأفضل للحياة وممارسة الأعمال.

وتتحدد محاور المسؤولية المجتمعية للجامعة في (كمال، 2011: 27):

- **محور المعرفة**: المرتبط بتحسين فرص التعليم وتطوير هياكل البحث، وإدخال المفاهيم والقيم النوعية والخلقية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية في جميع الجوانب التعليمية التعلمية.
- **محور تقوية النسيج المجتمعي**: من خلال تقوية العلاقات بين مكونات المجتمع من أحزاب وطوائف، والعمل على نشر الديمقراطية والتسامح، وتدعيم حرية التعبير بمختلف أشكالها.
- **محور البيئة والثروات الطبيعية**: من خلال إعداد المواطنين المقدرين للبيئة والساعين لإبقائها نظيفة وصحية، ويعملون كل ما بوسعهم لتجميلها والتغلب على مواطن الخطر القائمة أو المحتملة فيها.
- **محور السلام**: ويتضمن محاربة العنف والفساد والجريمة والمخدرات، وغير ذلك من الآفات التي تفتت جسم المجتمع.

إجراءات الدراسة الميدانية:

منهج الدراسة: اتبع الباحث المنهج الوصفي؛ لملاءمته موضوع وأهداف الدراسة، وهو " المنهج الذي يدرس ظاهرة أو حدثاً أو قضية موجودة حالياً يمكن الحصول منها على معلومات تجيب على أسئلة البحث دون تدخل الباحث فيها" (الأغا والأستاذ، 2000: 80).

مجتمع الدراسة وعينتها: تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الجامعات الفلسطينية (الأزهر، الإسلامية، فلسطين) المسجلين للفصل الصيفي 2019م، وتم

تحديد عينة الدراسة بالطريقة العشوائية الطبقية بتوزيع مفرداتها بنسب تكافئ التوزيع الحقيقي في الجامعات، ونظراً لطبيعة الدراسة، تم تقدير حجم العينة المبدئي من المعادلة (Bartlett et al., 2001: 34):

$$n_0 = \frac{z^2 pq}{e^2}$$

وحيث إن احتمال موافقة أفراد العينة على فقرات الاستبانة غير معروف في أي من الدراسات السابقة، فإننا نفترض أن قيمة p تساوي 0.5 وبالتالي تكون قيمة q تساوي 0.5 وباعتبار أن مقدار الخطأ في التقدير يساوي 0.05 فإن التقدير المبدئي لحجم العينة من كل المناطق يحسب كالتالي:

$$n_0 = \frac{(1.96)^2(0.5)(0.5)}{(0.05)^2} \approx 385$$

وعليه كان حجم العينة الفعلية المطلوب للتطبيق هو 385 ونظراً لحالات ضعف الاستجابة المتوقعة قام الباحث بتوزيع 400 استبانة لجمع البيانات، بحيث تمثلت وحدات المعاينة في الطلاب من الجامعات الثلاث، وقد تم استرداد ما مجموعه 387 استبانة صالحة للمعالجة. والجدول رقم 1 يوضح توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات التصنيفية.

جدول رقم 1

توزيع عينة الدراسة بحسب البيانات الشخصية

الجنس	التكرار	النسبة	التأييد	التكرار	النسبة
ذكور	187	48.3	مؤيد	218	56.3
إناث	200	51.7	مستقل	169	43.7
	نوع الكلية	**التكرار**	**النسبة**		
	إنسانية	175	45.2		
	علمية	152	39.3		
	شرعية	60	15.5		

أداتا الدراسة

الأولى/ بعد الاطلاع على مجموعة من الدراسات السابقة، صمم الباحث استبانة قياس دور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني من وجهة نظر الطلبة، التي قُسّمت إلى قسمين:

- البيانات الشخصية : الجنس، التأييد التنظيمي، نوع الكلية.
- والثاني يتكون من 42 فقرة موزعة على ثلاثة مجالات: التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة، التثقيف حول المضامين القانونية، التثقيف حول الأحكام القضائية.

الثانية/ اعتمد الباحث استبانة عساف (2018) لتقدير مسؤولية الجامعات الاجتماعية في مكافحة الفساد وتتكون من 25 فقرة.

استخدمت الاستبانة مقياس ليكرت الخماسي (Likert Scale) المكون من خمس رتب تتراوح بين كبيرة جداً إلى ضعيفة جداً لتحديد درجة الاحتياج بحيث أعطيت درجة معينة لكل استجابة كما يظهر في جدول رقم 2.

جدول رقم 2

أوزان الخيارات في مقياس ليكرت الخماسي

التوافر	كبيرة جداً	كبيرة	متوسطة	ضعيفة	ضعيفة جدا
الدرجة	5	4	3	2	1

وبالتالي تتراوح الدرجة على المقياس للاستبانة الأولى بين 40–200 درجة، وبين 25– 125 للثانية، وفي هذه الدراسة تم اعتماد الوسط الحسابي للمقياس بحيث تشير الدرجة المنخفضة إلى تدني الموافقة على ما جاء في الفقرة من وجهة نظر أفراد العينة، بينما تدل الدرجات المرتفعة على ارتفاع درجة الموافقة، وتحدد درجة التقدير من خلال مدى تدريج ليكرت الخماسي هو 5–1=4 وطول الفترة 0.8 بوزن نسبي 16%.

صدق الاستبانات:

1 – **صدق المحكمين الظاهري**: تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على 7 من المتخصصين، حيث قاموا بإبداء آرائهم وملاحظاتهم حول مدى مناسبة

الفقرات والمجالات، ومدى انتماء الفقرات لمجالها، وكذلك وضوح صياغتها اللغوية، وفي ضوء تلك الملاحظات، وحذف بعض الفقرات خرجت الاستبانة في صورتها النهائية لتتكون من 40 فقرة.

2 – **صدق الاتساق الداخلي**: جرى التحقق من صدق الاتساق الداخلي بتطبيقها على العينة الاستطلاعية البالغ عددها 30 طالباً وطالبة من خارج أفراد العينة الأصلية، وتم حساب معامل ارتباط بيرسون (Pearson's Correlation Coefficient) بين درجات كل مجال والدرجة الكلية، ومعامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات الاستبانة والدرجة الكلية للاستبانة. والجداول التالية توضح ذلك:

جدول رقم 3

معاملات ارتباط درجة كل فقرة من الاستبانة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
الاستبانة الأولى								
المجال الأول: التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة								
1	0.788	0.00	2	555.0	0.01	3	0.717	0.00
4	0.807	0.00	5	0.753	0.00	6	0.735	0.00
7	642.0	0.00	8	0.827	0.00	9	0.541	0.00
10	0.756	0.00	11	0.729	0.00	12	0.697	0.00
13	0.834	0.00	14	0.766	0.00			
المجال الثاني: التثقيف حول المضامين القانونية								
1	0.681	0.00	2	385.0	018.0	3	0.767	0.000
4	0.732	0.00	5	0.578	00.0	6	0.776	00.0
7	483.0	0.003	8	0.755	0.00	9	669.0	0.00
10	0.725	0.00	11	0.832	0.00	12	0.790	0.000
13	0.460	0.005	14	0.542	00.0			

تابع/ جدول رقم 3

معاملات ارتباط درجة كل فقرة من الاستبانة مع درجة المجال الذي تنتمي إليه

م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة	م	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
تابع/ الاستبانة الأولى								
المجال الثالث: التثقيف حول الأحكام القضائية								
1	0.756	0.00	2	0.729	0.00	3	0.697	0.00
4	611.0	0.00	5	0.766	0.00	6	0.678	0.00
7	0.797	0.00	8	0.719	0.00	9	0.647	0.000
10	611.0	0.000	11	799.0	000.0	12	0.833	0.000
الاستبانة الثانية								
1	0.701	0.00	2	0.717	0.00	3	0.745	0.00
4	0.742	0.00	5	0.735	0.00	6	0.351	0.031
7	0.735	0.00	8	0.541	0.00	9	0.769	0.00
10	0.481	0.004	11	0.825	0.00	12	0.611	0.00
13	0.661	0.00	14	0.565	0.00	15	0.715	0.00
16	0.809	0.00	17	0.662	0.00	18	0.815	0.00
19	0.437	0.009	20	0.629	0.00	21	0.712	0.00
22	0.694	0.00	23	0.645	0.00	24	0.771	0.00
25	0.533	0.001						

يتضح من الجدول رقم 3 أن هناك ارتباطاً دالاً إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ بين كل فقرة والدرجة الكلية للمجال الذي تنتمي إليه، مما يدلل على صدق الاتساق الداخلي لفقرات الاستبانتين.

3 – **صدق الاتساق البنائي:** يوضح جدول رقم 4 معاملات الارتباط بين درجة كل محور من محاور الاستبانة مع الدرجة الكلية لفقرات الاستبانة الذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى دلالة 0.05، حيث إن القيمة الاحتمالية لكل محور أقل من 0.05 وقيمة r المحسوبة أكبر من قيمة r = 0.361.

جدول رقم 4

معامل الارتباط بين كل محور مع الاستبانة ككل

م	عنوان المجال	معامل الارتباط	القيمة الاحتمالية
الاستبانة الأولى			
الأول	التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة	0.946**	0.000
الثاني	التثقيف حول المضامين القانونية	0.961**	0.000
الثالث	التثقيف حول الأحكام القضائية	0.925**	0.000
الاستبانة الثانية		0.912**	0.000

قيمة r الجدولية عند مستوى دلالة 0.05 ودرجة حرية "28" تساوي 0.361

ثبات فقرات الاستبانة Reliability:

1 – طريقة التجزئة النصفية Split-Half Coefficient: تم إيجاد معامل ارتباط بيرسون بين درجة الفقرات فردية الرتبة ودرجة الفقرات زوجية الرتبة لكل بعد، وقد تم تصحيح معاملات الارتباط باستخدام معامل ارتباط سبيرمان براون للتصحيح (Spearman-Brown Coefficient) حسب المعادلة: معامل الثبات = $\frac{2ر}{1+ر}$ حيث ر معامل الارتباط، والجدول رقم 5 يبين أن هناك معامل ثبات كبير نسبياً لفقرات الاستبانتين.

جدول رقم 5

معامل الثبات (طريقة التجزئة النصفية)

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الارتباط	معامل الارتباط المصحح
الاستبانة الأولى				
الأول	التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة	14	0.889	0.941
الثاني	التثقيف حول المضامين القانونية	14	0.854	0.921
الثالث	التثقيف حول الأحكام القضائية	12	0.837	0.911
	جميع المجالات	40	0.908	0.942
الاستبانة الثانية		25	0.908	0.952

2 – طريقة كرونباخ ألفا Cronbach's Alpha: استخدم الباحث معامل كرونباخ ألفا لقياس ثبات الاستبانة كطريقة ثانية لقياس الثبات ويبين جدول رقم 6 أن معاملات الثبات مرتفعة.

جدول رقم 6

معامل الثبات (طريقة كرونباخ ألفا)

م	المجال	عدد الفقرات	معامل الفا
الاستبانة الأولى			
الأول	التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة	14	0.947
الثاني	التثقيف حول المضامين القانونية	14	0.941
الثالث	التثقيف حول الأحكام القضائية	12	0.947
	جميع المجالات	40	**0.953**
الاستبانة الثانية		25	**0.939**

يتضح من الجدول السابق أن معامل الثبات الكلي للاستبانة الأولى 0.953، وللاستبانة الثانية 0.939 وهذا يدل على أنها تتمتع بدرجة عالية من الثبات تطمئن الباحث إلى التطبيق.

المعالجات الإحصائية

تم ترميز وإدخال البيانات إلى الحاسب الآلي حسب مقياس ليكرت الخماسي قليلة جدا، قليلة، متوسطة، كبيرة، كبيرة جدا ولتحديد طول فترة مقياس ليكرت الحدود الدنيا والعليا المستخدم في مجالات الدراسة وثم حساب المدى 5–1=4 قم تقسيمه على عدد فترات المقياس الخمسة للحصول على طول الفقرة، أي 4/5=0.8، وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في القياس وذلك لتحديد الحد الأعلى للفترة الأولى، والجدول رقم 4 يوضح أطوال الفترات.

جدول رقم 7

الدرجة والوزن النسبي المقابل له

طول الخلية	الوزن النسبي المقابل له	الدرجة
1– أقل من 1.80	20% –أقل من 36%	درجة قليلة جداً
1.80 – أقل من2.60	36 % – أقل من 52%	بدرجة قليلة
1.60 – أقل من3.40	52% – أقل من 68 %	بدرجة متوسطة
3.40 – أقل من 4.20	68 % – أقل من 84 %	بدرجة كبيرة
5.0 – 4.20	84 % – 100 %	بدرجة كبيرة جداً

نتائج الدراسة وتفسيراتها

السؤال الأول: للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 8

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل مجال من مجالات استبانة (مبادئ الحوكمة)

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب	درجة التقدير
التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة	3.76	1.012	75.27	1	كبيرة
التثقيف حول المضامين القانونية	2.84	0.99	56.82	2	متوسطة
التثقيف حول الأحكام القضائية	2.54	1.060	50.85	3	صغيرة
الدرجة الكلية	**3.10**	**1.102**	**61.98**		**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم 8 أن درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في التثقيف القانوني كانت متوسطة عند وزن نسبي 61.98%، حيث جاء مجال التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة في المرتبة الاولى بوزن نسبي 75.27%، ومجال التثقيف حول الأحكام القضائية في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 50.85%، وقد تُعزى درجة التقدير المتوسطة إلى قناعة أفراد العينة بأن الجامعة مؤسسة اجتماعية قيمية مسؤولة عن تخريج القادة والصالحين في المجتمع، و يجب أن تتسم بالصلاح، لكن يغلب على دورها في ظل الأوضاع الحالية والضائقة المالية

وظيفة التدريس في أحسن الأحوال، وهو ما يختلف مع ما جاءت به دراسة عساف (2018) التي جاء فيها درجة التقدير كبيرة، ويتفق معها من حيث ترتيب المجالات، ويتفق مع دراسة العاجز وعساف (2018) ودراسة سلوادي (2013). وقد يعزى السبب في أن جاء مجال التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة في المرتبة الأولى إلى النظرة الاستراتيجية للجامعات والداعمة لتخريج أجيال مثقفة تتمتع بدرجة كافية من المعارف العامة التي تمكنهم من الانخراط في المجتمع، ومراقبة التحولات فيه. وقد يُعزى السبب في أن جاء مجال التثقيف حول الأحكام القضائية في المرتبة الأخيرة إلى أن وجود مجموعة من المؤثرات على في دور الجامعة، ولكل منها مرجعيته الإدارية الخاصة الحزبي–الخاص، إضافة إلى التثقيف حول الأحكام القضائية يحتاج إلى نوع من التخصص وهو ما تغطيه الجامعة في تخصصات القانون العامة والمتخصصة.

المجال الأول: التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة

جدول رقم 9

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	الحق في الحياة الكريمة المرتكزة على السلامة الشخصية.	3.91	1.246	78.22	3
2	الحق في منع المساس بالحرية دون مسوغ قانوني.	3.89	1.088	77.86	4
3	الحق في منع التعرض للإيذاء المادي أو المعنوي دون مبرر.	3.81	1.223	76.19	8
4	الحق في حرية التعبير عن الرأي بالقول أو الفعل بما لا يتنافى مع الآداب العامة.	4.22	1.067	84.33	2
5	الحق في الدفاع عن النفس والعرض والمال.	3.79	1.133	75.77	9
6	الحق في التملك بالطرق المشروعة والتصرف فيها.	3.88	1.017	77.64	5
7	الحق في التمتع بنصيب الفرد من الدخل القومي والثروات العامة (عدالة التوزيع).	3.31	1.088	66.2	14

تابع/ جدول رقم 9

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الأول

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
8	الحق في المشاركة في العمل السياسي والعمل التطوعي.	3.87	1.086	77.49	7
9	الواجب في احترام الآخرين وتحريم التمييز بأشكاله.	3.37	1.310	67.45	12
10	الواجب في الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات المجتمع.	4.31	1.065	86.2	1
11	الواجب في الدفاع عن المصلحة والثوابت الوطنية.	3.359	1.314	67.18	13
12	الواجب في الخضوع لسيادة القانون.	3.39	1.138	67.75	11
13	الحق في الحصول على تعليم نوعي ورعاية صحية كاملة.	3.65	1.128	73.01	10
14	الحق في الحصول على الوظائف العامة والترقيات.	3.87	0.969	77.55	6
	الدرجة الكلية	3.76	1.012	75.27	**كبيرة**

يتضح من الجدول رقم 9 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 66.2 – 86.2% ما بين متوسطة وكبيرة جداً، حيث جاءت فقرتا المرتبة الأولى والأخيرة على النحو الآتي:

الفقرة 10 "الواجب في الحفاظ على الممتلكات العامة ومقدرات المجتمع." في المرتبة الأولى بوزن نسبي 86.20%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن دور الجامعة جاء مكملاً لدور المؤسسات التربوية السابقة لها في هذا المجال، إضافة إلى أن هذه الفقرة تعد جزءاً من مسؤولية الجامعة تجاه نفسها باعتبارها جزءا من المجتمع.

الفقرة 7 الحق في التمتع بنصيب الفرد من الدخل القومي والثروات العامة عدالة التوزيع. في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 66.2%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى شعور أفراد العينة بقلة العدالة المجتمعية وتدخل كثير من عوامل الفساد في حياة الناس، والمتمثلة في التوجهات الحزبية والانقسام السياسي، وهو ما أكدته دراسة عساف (2018)، ودراسة الأغا و المصري (2016).

المجال الثاني: التثقيف حول المضامين القانونية

جدول رقم 10

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	مبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.	2.49	0.941	49.84	10
2	تضمين المناهج بعض مواد القانون الأساسي الفلسطيني.	3.47	1.069	69.35	1
3	توضيح بعض مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	3.27	1.130	65.44	4
4	مناقشة بعض مبادئ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.	2.40	1.246	47.97	11
5	التعريف بحقوق المرأة في الاتفاقيات الدولية والتشريع الفلسطيني.	2.35	1.006	47.09	12
6	شرح مواد قانون العمل الفلسطيني (الحق والواجب).	3.29	0.977	65.88	3
7	تضمين المناهج الجامعية المبادئ العامة القانونية العائلة والأحوال الشخصية.	3.16	1.069	63.24	6
8	التعريف بالرقابة الدستورية في القانون العام.	2.73	1.094	54.53	9
9	خطوات التقدم بشكاوى أو دعاوى للمحاكم المختصة.	3.38	0.999	67.59	2
10	توضح شروط الدعوى المدنية ومقوماتها.	3.23	0.891	64.55	5
11	التعريف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.	2.18	1.043	43.68	14
12	شرح حقوق المدنيين والأسرى في القانون الدولي الإنساني.	2.25	0.902	45.07	13
13	شرح مواد قانون العقوبات الفلسطيني (الجريمة والعقاب).	2.90	1.086	57.97	7
14	العلاقة التكاملية بين القانون والعرف العشائري.	2.75	1.310	54.97	8
	الدرجة الكلية	2.84	0.994	56.82	**متوسطة**

يتضح من الجدول رقم 10 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما

بين 43.68 – 69.35% ما بين ضعيفة وكبيرة، حيث جاءت فقرتا المرتبة الأولى والأخيرة على النحو الآتي:

الفقرة 2 "تضمين المناهج الجامعية بعض مواد القانون الأساسي الفلسطيني." في المرتبة الأولى بوزن نسبي 69.35%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن بعض متطلبات الجامعة تكون ذات مرجعية ثقافية عامة تشمل مواد من القانون الأساسي، خاصة مساق حقوق الإنسان والمقرر في الجامعات الثلاث، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة عساف والأغا (2014)، ودراسة عيسى والصيفي (2016).

الفقرة 11 "التعريف بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان." في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 43.68%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن فكرة التثقيف حول القانون الدولي الإنساني من الأفكار الحديثة في مجال التربية بما يتضمنه من نصوص حول الحفاظ على الكرامة الإنسانية أوقات النزاع المسلح اتفاقيات جنيف الأربع والبروتوكولات الملحقة، كما أن القانون الدولي لحقوق الإنسان متضمن بنفس النصوص في القانون الأساسي الفلسطيني.

المجال الثالث : التثقيف حول الأحكام القضائية

جدول رقم 11

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
1	الأحكام القضائية المتعلقة بسوء المعاشرة الزوجية.	2.79	1.094	55.79	5
2	بيان عقوبات انتهاك سن الزواج القانوني.	2.21	1.130	44.13	8
3	الأحكام القضائية المتعلقة بجرائم الأموال (الاختلاس–الرشوة–الاستيلاء..).	2.10	0.999	42.09	10
4	توضيح رأي المشرع الفلسطيني في أوجه الابتزاز بأنواعه.	3.33	1.165	66.6	2
5	بيان أوجه التعامل القانوني مع قضايا الفساد واستغلال النفوذ.	2.53	0.996	50.51	6

تابع/ جدول رقم 11

التكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لكل فقرة من فقرات المجال الثاني

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الترتيب
6	بيان أوجه المسؤولية الملقاه على عاتق الفرد تجاه نفسه والمجتمع.	3.54	1.028	70.72	1
7	توضيح الأحكام القضائية ذات العلاقة بالبلاغات والدعوى الكاذبة.	1.79	1.019	35.75	12
8	الأحكام والعقوبات المتعلقة بالتشهير والشرف والاعتداء.	3.10	1.176	62.0	3
9	الوظائف القانونية للدولة والنظام السياسي الحاكم.	2.23	0.987	44.55	7
10	أوجع الانتهاك لحقوق الإنسان (الطفل–المرأة– ...وغيرها).	2.87	1.053	57.40	4
11	الأحكام القضائية المتعلقة بالتزوير وسرقة المال العام(الكهرباء–الماء–... وغيرها).	2.15	0.891	43.00	9
12	الأحكام القضائية المتعلقة بوسائل النصب والغش.	1.82	1.006	36.48	11
	الدرجة الكلية	2.54	1.060	50.85	**صغيرة**

يتضح من الجدول رقم11 أن درجات التقدير في هذا المجال تراوحت ما بين 35.75 – 70.72% ما بين صغيرة وكبيرة، حيث جاءت فقرتا المرتبة الأولى والأخيرة على النحو الآتي:

الفقرة 6 "بيان أوجه المسؤولية الملقاة على عاتق الفرد تجاه نفسه والمجتمع." في المرتبة الأولى بوزن نسبي 70.72%، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن أهم جزء من رسالة الجامعات الفلسطينية هو إعداد أجيال قادرة على تحديد مسؤوليتها تجاه نفسها ورسم مستقبلها من جهة وتجاه مجتمعها من جهة باعتبار أن المجتمع الفلسطيني يعيش ظروفاً استثنائية تحمل مشروعاً تحريرياً ووطنياً.

الفقرة 7 "توضيح الأحكام القضائية ذات العلاقة بالبلاغات والدعوى الكاذبة." في المرتبة الأخيرة بوزن نسبي 35.75%، وقد يعزى السبب في ذلك أن توضيح الأحكام القضائية ذات العلاقة بالبلاغات مرتبطة بالأحداث ذات العلاقة،

وقد يكون طلبة الجامعة بعيدين عنها بالعموم ما عدا المتخصصين، إضافة إلى أن معظم متطلبات الجامعة وأنشطتها التي تشمل الطلبة في جميع التخصصات هي تثقيفية ذات علاقة بإظهار أشكال تجاوز القانون وليس العقوبات المترتبة عليها، وهو ما أكدته دراسة سوادي (2013).

السؤال الثاني: للإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحث من ثلاثة فروض كانت كما يلي :

الفرض الأول: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في التثقيف القانوني تُعزى لمتغير الجنس، وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين والجدول رقم 12 يوضح ذلك.

جدول رقم 12

حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" للاستبانة تبعا لمتغير الجنس

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول	طالب	187	3.78	0.549	0.583	غير دالة إحصائيا
	طالبة	200	3.74			
المجال الثاني	طالب	187	2.82	−0.421	0.674	غير دالة إحصائيا
	طالبة	200	2.86			
المجال الثالث	طالب	187	2.57	0.929	0.353	غير دالة إحصائيا
	طالبة	200	2.52			
المجموع الكلي	طالب	187	3.11	0.606	0.545	**غير دالة إحصائيا**
	طالبة	200	3.09			

يتضح من الجدول رقم 12 أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عن مستوى دلالة $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير الجنس بشكل عام ولكل مجال من المجالات استنادًا إلى قيمة (ت) المحسوبة، وقد يعزى السبب في ذلك إلى أن الجنسين من الطلبة يتعرضون لنفس المعارف والأنشطة ذات

العلاقة بالقانون، إضافة إلى أن أعضاء هيئة التدريس الذين يدرسون الذكور هم نفسهم الذين يدرسون الإناث، الأمر الذي ينفي أثر عامل الجنس على درجة التقدير لدور الجامعات في التثقيف القانوني وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة العاجز وعساف (2018)، وهللو (2013)، ويختلف مع ما جاءت به دراسة عيسى والصيفي (2016)، التي كانت الفروق فيها لصالح الطلبة الذكور.

الفرض الثاني: "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في التثقيف القانوني تعزى لمتغير التأييد التنظيمي مستقل، مؤيد. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين والجدول رقم 13 يوضح ذلك.

جدول رقم 13

حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" للاستبانة تبعا لمتغير التأييد التنظيمي

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
المجال الأول	مؤيد	218	3.74	1.600–	0.111	غير دالة إحصائيا
	مستقل	169	3.93			
المجال الثاني	مؤيد	218	2.86	1.381	1.381	غير دالة إحصائيا
	مستقل	169	2.69			
المجال الثالث	مؤيد	218	2.54	0.490–	0.624	غير دالة إحصائيا
	مستقل	169	2.59			
المجموع الكلي	مؤيد	218	3.10	–0.480	0.632	**غير دالة إحصائيا**
	مستقل	169	3.12			

يتضح من الجدول رقم 13 أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا عن مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير التأييد التنظيمي بشكل عام ولكل مجال من المجالات الثلاثة استنادًا إلى قيمة (ت)

المحسوبة. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى وعي أفراد العينة بأن دور الجامعات في مجال التثقيف القانوني ما هو إلا جزء من النظام المدني الداعم لاستقرار المجتمع، والذي يلزم كل نفس بما كسبت، وأن الانتماء أو التأييد التنظيمي ما هو إلا خيار فردي له اعتباراته الخاصة لا يؤثر على تقدير دور الجامعات في هذا الجانب، ويُعد إطارا ناظما للمؤسسة التعليمية.

الفرض الثالث:" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى قيام الجامعات الفلسطينية بدورها في التثقيف القانوني تعزى لمتغير نوع الكلية إنسانية– علمية – شرعية. وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر، والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول رقم 14

مصدر التباين ومجموع المربعات ودرجات الحرية ومتوسط المربعات وقيمة "ف" ومستوى الدلالة تعزى لمتغير الكلية

المجال	الكلية	العدد	المتوسطات	قيمة f	مستوى الدلالة
الأول	إنسانية	175	3.61	2.657	غير دالة
	علمية	152	3.82		
	شرعية	60	3.79		
الثاني	إنسانية	175	2.84	1.937	غير دالة
	علمية	152	2.92		
	شرعية	60	2.75		
الثالث	إنسانية	175	2.50	0.317	غير دالة
	علمية	152	2.56		
	شرعية	60	2.55		
الدرجة الكلية	إنسانية	175	3.03	2.625	غير دالة
	علمية	152	3.15		
	شرعية	60	3.08		

بالنظر إلى الجدول السابق يتضح أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير الكلية بشكل عام ولكل مجال من المجالات، وهذا يعني أن دور الجامعات وما يتبعه من أنشطة موجهة في هذا الجانب لا يفرق من حيث نوع الكلية. وقد يُعزى السبب في ذلك إلى أن الجنسين من الطلبة يتعرضون لنفس المعارف والأنشطة ذات العلاقة بالقانون، وهذا ما يتفق مع ما جاءت به دراسة عساف (2017)، وعساف والأغا (2014).

السؤال الثالث: للإجابة عن هذا السؤال تم استخدام المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي والترتيب، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 15

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات الاستبانة الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التقدير
1	تتبنى الجامعة قضايا مجتمعية عامة للدفاع عن أصحاب الحق فيها.	4.311	1.00	86.20	4	كبيرة
2	تقدم الجامعة تسهيلات تراعي من خلالها احتياجات الفقراء والشهداء والجرحى.	4.22	1.03	84.40	8	كبيرة
3	تشارك الجامعة في حملات مكافحة الفساد الإعلامية والتوعوية.	2.63	0.98	52.60	25	كبيرة
4	تنشر الجامعة الوعي المتمركز حول الإخلاص كواجب ديني ووطني.	4.46	0.89	89.20	1	كبيرة
5	ترفض الجامعة أي مظهر من مظاهر الابتزاز رغم الضائقة المالية.	4.30	0.91	86.00	5	كبيرة
6	تحارب الجامعة المحاباة واللجوء للهيمنة في الولاءات الاجتماعية والحزبية.	2.80	0.94	56.00	24	كبيرة
7	تتوافق رسالة الجامعة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع وعاداته.	4.40	0.87	88.40	2	كبيرة
8	تدعم الجامعة المشاريع البحثية ذات العلاقة بمكافحة الفساد والمفسدين.	3.93	0.99	78.60	17	كبيرة
9	تحترم الجامعة القوانين الخاصة بحقوق الإنسان.	4.21	0.94	84.20	9	كبيرة

تابع/ جدول رقم 15

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات الاستبانة الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التقدير
10	تركز الجامعة على هدف إصلاح المجتمع بطرق قانونية وبحثية قابلة للتطبيق.	4.05	1.11	81.00	14	كبيرة
11	تلتزم الجامعة بالقوانين التي تسعى لتوفير المساواة بين منتسبيها.	4.32	1.02	86.40	3	كبيرة
12	تلتزم الجامعة بتوفير الخدمات الاجتماعية لتحافظ على حقوق العاملين.	3.96	0.94	79.20	15	كبيرة
13	تتعاون الجامعة مع المؤسسات الحقوقية في كشف أوجه الفساد ومكافحتها.	3.66	1.02	73.20	21	كبيرة
14	تتخذ الجامعة عقوبات صارمة اتجاه السلوكيات غير القانونية مثل (الفساد الإداري، الاختلاس، الرشوة،....).	4.23	0.86	84.60	6	كبيرة جدا
15	تعترف الجامعة بأهمية نقابة العاملين في الدفاع عن حقوق العاملين وتحقيق احتياجاتهم.	4.13	0.92	82.60	13	كبيرة
16	تمثل الجامعة واجهة مشرفة للنزاهة والشفافية خاصة في التعامل مع موظفيها وطلابها.	3.14	0.95	62.80	23	كبيرة
17	تقدم الجامعة خدماتها مراعية تردي الوضع الاقتصادي العام.	4.16	1.00	83.20	11	كبيرة
18	تتميز الجامعة بصدق معاملاتها الأكاديمية والإدارية باعتبارها مؤسسة اجتماعية.	3.89	1.09	77.80	18	كبيرة
19	تعتبر الجامعة مكافحتها للفساد جزءاً من المسؤولية الاجتماعية وليس لتحقيق مردود تنافسي.	3.73	1.05	74.60	20	كبيرة
20	تمتلك الجامعة المهارات البشرية التي تمكنها من المساهمة في مكافحة الفساد.	3.94	0.94	78.80	16	كبيرة
21	تحترم الجامعة قوانين العمل فيها والقوانين المبرمة بينها وبين أطراف الشراكة.	4.22	0.87	84.40	7	كبيرة
22	تتعامل الجامعة بجدية وحزم مع الشكاوي المقدمة من الطلبة أو الجمهور المتعلقة بالتجاوزات.	4.18	0.97	83.60	10	كبيرة

تابع/ جدول رقم 15

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري والوزن النسبي لفقرات الاستبانة الثانية

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة	درجة التقدير
23	تحرص الجامعة على وضع الرجل المناسب في المكان المناسب تطبيقاً للشفافية والعدالة.	3.57	0.93	71.40	22	كبيرة
24	تمتلك الجامعة ميثاقاً خاصاً بأخلاقيات العمل واضح ومعلن للجميع.	4.15	0.95	83.00	12	كبيرة
25	تلاحق الجامعة السرقات العلمية المرتبطة بملكيتها الفكرية دون هوادة.	3.88	0.98	77.60	19	كبيرة
	الدرجة الكلية	3.75	1.09	75.00		كبيرة

يلاحظ من الجدول رقم 15 أن مستوى المسؤولية المجتمعية للجامعة في مكافحة الفساد كانت كبيرة عند وزن نسبي 75.00%، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بأهمية دور الجامعات باعتبارها حاضنة النخبة الأكاديمية، وبضرورة أن تكون واجهة مشرفة للمجتمع لا تقبل الفساد داخلها أو خارجها، وتتفق هذه النتيجة مع ما جاءت به دراسة الأغا والمصري (2016)، ودراسة عيسى والصيفي (2016) وتختلف في التقدير مع دراسة سوادي (2013).

جاءت الفقرة 4 "تنشر الجامعة الوعي المتمركز حول الإخلاص كواجب ديني ووطني" والفقرة 7 "تتوافق رسالة الجامعة وأهدافها مع أهداف وقيم المجتمع وعاداته." في المراتب الأولى، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى أن هذه العبارات تتضمن قيماً تنادي بها فلسفة التعليم العالي، باعتبار أن الأصل في التعليم الجامعي الإخلاص والشفافية، كما أن أي مظهر من مظاهر الفساد الأكاديمي أو الإداري في الجامعة قد يسيء إلى تاريخ الجامعة، ويشكك الرأي العام تجاهها، وهذا ما يجعلها لا تتردد في إيقاع العقوبات على المخالفين، وهذا ما أكدته دراسة (Nejat et al., 2011)، ودراسة عيسى والصيفي (2016)

جاءت الفقرة 3 "تشارك الجامعة في حملات مكافحة الفساد الإعلامية

والتوعوية"، والفقرة 6" تحارب الجامعة المحاباة واللجوء للهيمنة في الولاءات الاجتماعية والحزبية." في المراتب الأخيرة، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى انطباعات أفراد العينة حول أدوار الجامعة التقليدية، والتوجه العام الحالي للجامعات والداعي إلى منع الخوض في أي منازعات أو خلافات قد تدخلها في عداءات لا لزوم لها في ظل تردي الوضع العام.

السؤال الرابع: للإجابة عن هذا السؤال تحقق الباحث من ثلاثة فروض كانت كما يلي :

الفرض الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى ممارسة الجامعات الفلسطينية لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد تعزى لمتغير الجنس طالب– طالبة. وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين والجدول رقم 16 يوضح ذلك.

جدول رقم 16

حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة اختبار "ت" للاستبانة تبعا لمتغير الجنس

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	طالب	187	3.96	0.674	0.502–	0.616	غير دالة إحصائيا
	طالبة	200	3.99	0.490			

قيمة ت الجدولية عند درجات حرية 385 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 1.96

يتضح من الجدول رقم 16 أن القيمة الاحتمالية 0.616 أكبر من مستوى الدلالة، وقيمة (ت) المحسوبة 0.502– أكبر من قيمة (ت) الجدولية 1.96– مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير الجنس، وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة جابر ومهدي (2011)، وهللو (2013). وقد يُعزى السبب في ذلك إلى شعورهم المتقارب بأهمية هذا الدور، وبأنهم يتوقعون دوراً أفضل للجامعة في ظل ما سببه الانقسام السياسي من آثار على البنية المجتمعية.

الفرض الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى ممارسة الجامعات الفلسطينية لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد تعزى لمتغير التأييد التنظيمي (مؤيد – مستقل). وللتحقق من صحة هذا الفرض قام الباحث باستخدام اختبار (T.test) لعينتين مستقلتين والجدول رقم 17 يوضح ذلك

جدول رقم 17

المتوسط الحسابي والانحراف المعياري وقيمة " ت " للاستبانة تبعا لمتغير التأييد التنظيمي

المجالات	النوع	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة "ت"	قيمة الدلالة	مستوى الدلالة
الدرجة الكلية	مؤيد	218	3.95	0.597	0.855–	0.393	غير دالة إحصائيا
	مستقل	169	4.01	0.572			

يتضح من الجدول رقم 17 أن القيمة الاحتمالية 0.393 أكبر من مستوى الدلالة، وقيمة (ت) المحسوبة 0.855– أكبر من قيمة (ت) الجدولية 1.96– مما يدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير التأييد التنظيمي، وقد يعزى السبب في ذلك إلى وعي أفراد العينة بحساسية المسؤولية المجتمعية للجامعة، وتقارب النظرة التقديرية لأنشطة الجامعة في هذا المجال، في الوقت الذي تسعى فيه الجامعات لتحسين سمعتها السوقية.

الفرض الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية مستوى $0.05 \geq \alpha$ بين متوسطات درجات أفراد العينة حول مدى ممارسة الجامعات الفلسطينية لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد تعزى لمتغير نوع الكلية (إنسانية– علمية – شرعية). وللتحقق من هذه الفرضية قام الباحث باستخدام أسلوب تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA)، وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة ثلاث متوسطات أو أكثر، والجدول التالي يوضح النتائج.

جدول رقم 18

نتائج تحليل التباين الأحادي للاستبانة تبعا لمتغير نوع الكلية

المجالات	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	القيمة الاحتمالية
الدرجة الكلية	بين المجموعات	1.195	2	0.598	1.746	0.176
	داخل المجموعات	131.444	384	0.342		
	المجموع	132.640	386			

قيمة ف الجدولية عند درجات حرية 2، 384 ومستوى دلالة 0.05 تساوي 3.01

يتضح من الجدول رقم 18 أن القيمة الاحتمالية 0.176 أكبر من مستوى الدلالة، وقيمة (ف) المحسوبة 1.746 أكبر من قيمة (ف) الجدولية 3.01 مما يدل على أنه لا توجد فروق دالة إحصائيًا بين متوسطات درجات تقدير أفراد العينة تبعًا لمتغير نوع الكلية، وقد يعزى السبب في ذلك إلى نفس الأسباب المتعلقة بمنظور الطلبة لمسؤولية الجامعة في ظل الأوضاع السيئة التي يعيشها المجتمع بعد 12 عام من الحصار والانقسام السياسي.

السؤال الخامس: للإجابة عن هذا السؤال تم التحقق من الفرض: "توجد علاقة ارتباطية دالة إحصائياً عند مستوى $\alpha \leq 0.05$ بين درجة التقدير لدور الجامعات في التثقيف القانوني ودرجة التقدير لمسؤوليتها المجتمعية في مكافحة الفساد". حيث تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعات في التثقيف القانوني، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، وكانت النتائج كما يوضحها الجدول التالي.

جدول رقم 19

معاملات الارتباط

دور الجامعة		المسؤولية الاجتماعية
التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة	معامل الارتباط	0.622
	القيمة الاحتمالية	0.000

تابع/ جدول رقم 19

معاملات الارتباط

دور الجامعة		المسؤولية الاجتماعية
التثقيف حول المضامين القانونية	معامل الارتباط	0.607
	القيمة الاحتمالية	0.000
التثقيف حول الأحكام القضائية	معامل الارتباط	0.568
	القيمة الاحتمالية	0.000
الدرجة الكلية	معامل الارتباط	0.648
	القيمة الاحتمالية	0.000

يبين الجدول رقم 19 أن معامل الارتباط الكلي يساوي 0.648، وأن القيمة الاحتمالية تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة 0.05 مما يدل على وجود علاقة طردية قوية ذات دلالة إحصائية بين درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعة في التثقيف القانوني، ودرجة تقديرهم لمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد، وهو ما يتفق مع ما جاءت به دراسة عساف (2018)، وسوادي (2013)، وكان أعلى معامل ارتباط بين مجال التثقيف حول الحقوق والواجبات العامة، والمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ 0.622، ويُعزى السبب في ذلك إلى قناعة أفراد العينة بسعي الجامعة إلى تحسين مستوى التطابق بين سلوك الجامعة ونتائجها المتحققة مع الأهداف المرسومة، وتحسين سمعتها السوقية في ظل ارتفاع وتيرة التنافس. أما أقل معامل ارتباط فكان بين مجال التثقيف حول الأحكام القضائية والمسؤولية الاجتماعية، حيث بلغ 0.568، وقد يُعزى السبب في ذلك إلى خصوصية الأحكام القضائية من حيث المعرفة.

الاستنتاجات

على الرغم من أن درجة تقدير أفراد العينة لدور الجامعات الفلسطينية في التثقيف القانوني ومسؤوليتها المجتمعية جاءت متوسطة وكبيرة على التوالي، إلا أن الجامعات الفلسطينية في ظل ما تواجهه من تحديات مادية وإدارية، لم يكن لها أثر واضح في تغيير الواقع، والتأثير على صناع القرار في إنهاء حالة الانقسام وتبعياته، أو الحد من مظاهر الفساد المتمثل في سلوك المتنفذين، أو الحفاظ على حقوق الأفراد أو إعطاء كل ذي حق حقه، وعليه تم استنتاج ما يلي:

- محاولات إدارة الجامعات تطبيق النظام دون تمييز وشفافية مع وجود حالة من الغموض، ناجم عن أسباب مرتبطة بالتنافسية، وليس إيماناً بجدوى محاربة الفساد، ولو كان غير ذلك لكان أثر الجامعة ودورها واضحا في حل مشكلات المجتمع.
- مسؤولية الجامعات المجتمعية في محاربة الفساد تبدأ من داخلها، واتخاذ مواقف واضحة وتصريحات عملية تجاه قضايا الفساد فيها قبل أن تمتد إلى المجتمع.
- عملية التثقيف القانوني أكبر من مجرد مقرر دراسي، أو نشاط لا منهجي، بل هي صيغة وتوجه تربوي واسع يشمل جميع جوانب النظام التعليمي، بداية من فلسفة وغايات النظام التربوي حتى ثقافة ومناخ البيئة الجامعية.
- تتحدد مبررات تفعيل دور الجامعات في التثقيف القانوني، في: مسايرة التوجهات العالمية، وتعمق ثقافة المواطنة والانتماء، والحد من مظاهر الفساد، وزيادة فاعلية الجامعة في كشفه والحد من مظاهره، وتجسيداً لدورها في خدمة المجتمع وحل مشكلاته.

التوصيات

على ضوء نتائج الدراسة يوصي الباحث بما يلي:

- تفعيل الشراكة بين الجامعة والمؤسسات المهتمة بمحاربة الفساد، والعمل على اقتراح حلول مهنية مناسبة لعلاج أسباب الفساد بالتنسيق مع وزارة العدل.
- التركيز على البحث العلمي النوعي الذي يستهدف النسيج الاجتماعي وعلاقته بأسباب الفساد من خلال الاستفادة من الأبحاث العلمية التي تنتجها الجامعة لحل المشاكل التي تواجه المجتمع.
- إنشاء مجالس استشارية مشتركة من رجال الجامعة وقيادات المجتمع لتحديد أوجه الفساد، والعمل على الحد منها.
- تفعيل دور الجامعة في تأصيل قيم النزاهة والشفافية من خلال الخدمات، ومراقبة أوجه النشاطات المختلفة، من خلال: عقد الندوات والمناظرات، واستضافة بعض الحالات التي تعرضت لانتهاكات الحقوق والفساد، وشرح آليات التعامل معها قانونيا.

The Role of Palestinian Universities in Legal Education and its Relation to their Social Responsibility in Combating Corruption (A field study)

Dr. Mahmoud A. Assaf
MOE - Gaza
Palestine

Abstract

The study aims to identify the role of Palestinian universities in legal education and its relation to their social responsibility in combating corruption. To achieve this, the researcher followed the analytical descriptive approach, through applying two questionnaires. The first consisted of 40 items divided into three areas, the second included 25 items to describe the responsibility of social universities in the fight against corruption, a sample of 387 students from universities: Al-Azhar, Islamic, Palestine. Results showed that the total degree of appreciation for the role of universities in legal education was medium with a relative weight of 61.98%. The field of education on rights and public duties ranked first, and the field of education on judicial decisions came last. No statistically significant differences do exist between the average score of the sample members of the role of universities in legal education or social responsibility that can be attributed to the variables: gender, type of college, organizational support. The total score of the university's social responsibility in the fight against corruption was significant at a relative weight 75.00%. There was a statistically significant positive correlation between the degree of assessment of the role of the university in legal education and the degree of appreciation of its social responsibility in the fight against corruption.

The study recommended activating partnership between the university and institutions interested in combating corruption, and working on proposing appropriate professional solutions to address the causes of corruption in coordination with the Ministry of Justice.

Keywords: Palestinian Universities, Legal education, Social responsibility, Combating corruption.

المراجع

الأغا، إحسان والأستاذ، محمود (2000). *مقدمة في تصميم البحث التربوي*. الجامعة الإسلامية، غزة.

الأغا، محمد والمصري، نضال (2016). *إطار مقترح لتنمية ممارسة القيادة الناعمة لنشر ثقافة مكافحة الفساد الإداري في الجامعات الفلسطينية*. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فلسطين.

توق، محي الدين (2014). *الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد: منظور اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد*. دار الشروق للنشر والتوزيع.

جابر، محمود، ومهدي، ناصر (2011، سبتمبر 26–27). *دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبتها، دراسة ميدانية مقارنة بين جامعتي حلوان بمصر وجامعة الأزهر بفلسطين*. بحث مقدم إلى مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية"، جامعة القدس المفتوحة.

رحال، عمر (2011، سبتمبر 26–27). *المسؤولية المجتمعية للجامعات بين الربحية والطوعية. بحث مقدم إلى مؤتمر "المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية"*، جامعة القدس المفتوحة.

السرحان، بكر (2012). *الثقافة القانونية*، (ط.2). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.

سعد، سلمى ويعقوب، ابتهاج (2011). دور مؤسسات التعليم العالي في الحد من الفساد الإداري والمالي. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*، *6*(16)،99–124.

سوادي، عبد علي (2013، يونيو 26). دور الجامعة في الوقاية من الفساد الإداري. *مجلة رسالة الحقوق (عدد خاص بالمؤتمر القانوني الوطني العاشر)*، العراق.

الصيرفي، محمد (2013). الفساد بين الإصلاح والتطوير الإداري. *مجلة الإداري*، *35*(133)، 183–195.

عثمان، رانيا (2010). تصور مقترح للتربية على حقوق الإنسان بالتعليم قبل الجامعي في مصر في ضوء الاتجاهات العالمية المعاصرة. *مجلة القراءة والمعرفة*، *105*، 230–255.

العاجز، فؤاد وعساف، محمود (2018، مارس 18). *تفعيل دور الجامعات في التثقيف القانوني بحقوق الإنسان كمدخل لتحقيق السلم الاجتماعي*. بحث مقدم إلى اليوم الدراسي "المؤسسات التربوية والسلم الأهلي"، الجامعة الإسلامية، غزة.

عاشور، أحمد (2008). *مكافحة الفساد لدعم التنمية: دراسة مقدمة لبرنامج الحوكمة للدول العربية UNDP*، القاهرة.

عساف، محمود عبد المجيد (2017، مارس 26–27). *دور الجامعات الفلسطينية في تعزيز المعرفة القانونية بالحقوق لدى طالباتها وسبل تطويره*. بحث مقدم إلى المؤتمر الدولي "المرأة الفلسطينية.. بناء وأدوار"، الجامعة الإسلامية، غزة.

عساف، محمود عبد المجيد (2018). مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في الجامعات الفلسطينية وعلاقته بمسؤوليتها الاجتماعية في مكافحة الفساد. *المجلة العربية لضمان جودة التعليم العالي*، *11*(37)، 3–30

عساف، محمود والأغا، صهيب (2014). تصور مقترح للتربية على حقوق الإنسان في ضوء مبرراتها في التعليم الجامعي الفلسطيني. *مجلة التربية*، *183*، 133–170.

عفيفي، محمد الهادي (1992). *حقوق الإنسان في العملية التربوية (ط.2)*. دار الريان للتراث.

عيسى، حازم والصيفي، عيد (2016). *إطار مقترح للارتقاء بدور الجامعات الفلسطينية في ترسيخ قيم النزاهة والشفافية*. الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، فلسطين.

فودة، السيد (2006). *حقوق الإنسان بين النظم القانونية الوضعية والشريعة الإسلامية (ط.1)*. دار الفكر الجامعي.

كمال، سفيان (2011، سبتمبر 26–27). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤوليتها المجتمعية. بحث مقدم إلى مؤتمر *"المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية"*، جامعة القدس المفتوحة.

ماضي، عبد الفتاح (2009، مايو 5–6). *تدريس حقوق الإنسان على المستوى الجامعي والحركة السياسية المطالبة بالديمقراطية في مصر*. بحث مقدم إلى مؤتمر "شركاء التنمية للبحوث والاستشارات"، القاهرة.

مطير، سمير (2013). *واقع تطبيق معايير الحكم الرشيد وعلاقتها بالأداء الإداري في الوزارات الفلسطينية*. [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الإدارة السياسية للدراسات العليا، غزة.

مغيزل، فادي (2001، أغسطس 10). *نشر ثقافة حقوق الإنسان لدى الجيل الجديد*. بحث مقدم إلى ندوة "العدالة والسلام وحقوق الإنسان". مجلس كنائس الشرق الأوسط، بيروت.

نسيم، سحر والصقعبي، انتصار (2010). *تفعيل دور الجامعة في نشر ثقافة التربية على حقوق الإنسان– جامعة الطائف نموذجاً*. بحث مقدم إلى مؤتمر "حقوق الطفل من منظور تربوي وقانوني"، جامعة الإسراء، الأردن.

النعيم، مجدي (2000). *تمكين المستضعف: نحو منظور عربي لتعليم ونشر ثقافة حقوق الإنسان*. القاهرة: مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان.

هللو، إسلام (2013). *دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية: دراسة*

حالة – جامعة الأقصى [رسالة ماجستير غير منشورة]. الجامعة الإسلامية، غزة

هللو، نهلة (2015). *مدى تطبيق منظمات القطاع الخاص لمعايير الحكم الرشيد ودورها في تعزيز إدارة الدولة* [رسالة ماجستير غير منشورة]. أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، غزة.

Afifi, M. (1992). *Human rights in the educational process*, (in Arabic) (2nd ed.). Dar Al Rayan.

Al-Agha, E. & Al-Ostaz, M. (2000). *Introduction to educational research design*, (in Arabic). Islamic University of Gaza.

Al-Agha, M. & Al-Masry, N. (2016). *A proposed framework for developing soft leadership practice to spread the culture of combating administrative corruption in Palestinian universities,* (in Arabic). Coalition for Integrity and Accountability (AMAN), Palestine.

Al-Ajez, F. & Assaf, M. (2018, March 18). *Activating the role of universities in legal education on human rights as an entry point for achieving social peace*, (in Arabic). [poster presentation]. Study day, "Educational Institutions and Civil Peace", the Islamic University, Gaza.

Al-Naeem, M. (2000). *Empowering the Oppressed: Towards an Arab Perspective for Teaching and Disseminating a Culture of Human Rights,* (in Arabic). Cairo: Cairo Institute for Human Rights Studies.

Al-Sarhan, B. (2012). *Legal culture, (in Arabic)* (2nd ed.). Amman: Dar Al-Masirah for Publishing, Distribution and Printing.

Al-Serafy, M. (2013). Corruption between reform and administrative development, (in Arabic). *Al-Idari Magazine*, *35 (133), 183-195.*

Ashour, A. (2008). *Fighting Corruption to Support Development: A Study Introduction to the Governance Program for Arab Countries UNDP*, (in Arabic). Cairo.

Assaf, M. & Al-Agha, S. (2014). A proposed conception of human rights education in light of its justifications in Palestinian university education, (in Arabic). *Journal of Education, 183*, 133-170

Assaf, M. (2017, March 26-27). *The role of Palestinian universities in*

enhancing legal knowledge of rights among their students and ways to develop it, (in Arabic). [poster presentation]. The International Conference "Palestinian Women: Building and Roles", Islamic University, Gaza

Assaf, M. (2018). The extent to which the principles of governance are applied in Palestinian universities and its relationship to their social responsibility in combating corruption, (in Arabic). *Arab Journal for Quality Assurance in Higher Education, 11* (37), 3-30

Bartlett, J.; Kotrlik, J. & Higgins, C. (2001). Organizational Research: Determining Appropriate Sample Size in Survey Research. *Information Technology, Learning, and Performance Journal, 19(1),43-50.*

Dahan, Gresi S. & Senol, I. (2012). Corporate Social Responsibility in Higher Education Institutions: Istanbul Bilgi University Case. *American International Journal of Contemporary Research, 2(3), 95-103.*

Fouda, S. (2006). *Human rights between legal systems and Islamic law* (1st ed.), (in Arabic). Dar el-Fekr Al-jamie.

Hallo, I. (2013). *The role of Palestinian universities in community service in the light of their social responsibility from the point of view of faculty members:* A case study - Al-Aqsa University, (in Arabic). [unpublished master thesis]. The Islamic University, Gaza

Hallo, N. (2015). *The extent to which the private sector organizations apply the standards of good governance and their role in strengthening the state administration*, (in Arabic). [unpublished master thesis]. Management and Politics Academy for Graduate Studies, Gaza.

Issa, H. & Saifi, E. (2016). *A proposed framework to improve the role of Palestinian universities in consolidating the values integrity and transparency* (in Arabic). Coalition for Integrity and Accountability (AMAN), Palestine.

Jaber, M., & Mahdi, N. (2011, September 26-27). *The role of universities in promoting the concepts of social responsibility among their students, a comparative field study between the two universities of Helwan in Egypt and Al-Azhar University in Palestine,* (in Arabic). *[poster presentation].*

Conference on "Social Responsibility for Palestinian Universities", Al-Quds Open University.

Jossey, B. & Jossey, Ch. (2008). The special role of higher education in society: As a public good for the public good. In: A. Kezar, T. Chambers, J. Burckhardt, & Associates (Eds.), *Higher College: the undergraduate experience in America.* New York: Boyer.

Kamal, S. (2011, September 26-27). *The internal conditions for the success of the university in carrying out its social responsibility* (in Arabic). [Poster presentation]. Conference "Social Responsibility for Palestinian Universities", Al-Quds Open University.

Madi, A. (2009, May 5-6). *Teaching human rights at the university level and the political movement calling for democracy in Egypt,* (in Arabic). [Poster presentation]. Conference "Development Partners for Research and Consultation", Cairo.

Moghazel, F. (2001, August 10). *Spreading a culture of human rights among the new generation,* (in Arabic). [Poster presentation]. "Justice, Peace and Human Rights", Middle East Council of Churches, Beirut.

Mutair, S. (2013). *The reality of applying good governance standards and their relationship to administrative performance in Palestinian ministries* (in Arabic). *[unpublished master thesis], Political Administration Academy for Graduate Studies, Gaza.*

Naseem, S. & Al Soqabi, I. (2010). *Activating the role of the university in spreading the culture of human rights education - Taif University as a model* (in Arabic). [Poster presentation]. Conference "Children's Rights from an Educational and Legal Perspective", Al-Isra University, Jordan.

Nejati, M., Shafaei, A., Salamzadeh, Y., Daraei, M. (2011). Corporate social responsibility and universities: A study of top 10 world universities' websites, *African Journal of Business Management, 5*(2), 440-447.

Othman, R. (2010). A proposed conception of human rights education in pre-university education in Egypt in the light of contemporary global trends, (in Arabic). *Journal of Reading and Knowledge, 105*, 230-255.

Rahal, Omar (2011, September 26-27). *The social responsibility of universities between profitability and voluntary*, (in Arabic). [poster presentation].

Conference on "Social Responsibility for Palestinian Universities", Al-Quds Open University.

Saad, S. & Yacob, I. (2011). The role of higher education institutions in reducing administrative and financial corruption, (in Arabic). *Journal of Accounting and Financial Studies, 6*(16), 99-124.

Sawadi, A. (2013, June 26). The role of the university in preventing administrative corruption, (in Arabic). *Risalat al-Huquq Journal* (special issue of the Tenth National Legal Conference), Iraq.

Touq, M. (2014). *Good Governance and Anti-Corruption: The Perspective of the United Nations Convention Against Corruption,* (in Arabic). Dar Al-Shorouq for Publishing and Distribution.